

كلمة ونص

الفساد وأسرار الاستثمارات النقابية

محمود الصالح

أعطيت المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وفق قوانين إحدائها الحق في القيام بمشروعات استثمارية بهدف توفير الأموال اللازمة لتأمين الخدمات المطلوبة لأعضاء هذه النقابات والمنظمات، وكذلك بهدف عدم تحميل الخزينة العامة أعباء مالية لدعم هذه المنظمات، وكانت البداية من خلال منح هذه المنظمات امتيازات من الدولة سواء لناحية منحها الأراضي بقيمة رمزية – وأحيانا مجاناً- البعض من هذه المنظمات والنقابات وخصوصا المركزية استطاعت تنمية هذه المكاسب وتحقيق ريعية كبيرة جداً وصلت إلى عشرات المليارات كما هو الحال في نقابة المهندسين التي أصبحت تملك جامعة وبنوكاً ومؤسسات كبيرة يصل إيرادها السنوي إلى المليارات، وفي بداية السبعينيات حصلت شعبية الثورة والاتحاد الرياضي العام على أراض في المزة تعتبر نخبة العقارات في دمشق، وكذلك الاتحاد العام لنقابات العمال والأطباء وغيرها من المنظمات، وحتى لا يعترض علينا أحد نقول إن هناك جزءاً من هذه الإيرادات من اقتطاعات أعضاء تلك النقابات. الأمر المهم الذي يجب أن نتوقف عنده مع مشروع القيادة السياسية في محاربة الفساد، وكذلك الإعلان الحكومي في مواجهة غول الفساد المستشري في أجهزة الدولة، هناك لجنة الرقابة والتفتيش الحزبية، التي يفترض أن تشمر عن سواعد أعضائها للبدء في هذا المشروع الوطني الذي نعتقد أننا لو استطعنا تصحيح مسار هذه الاستثمارات لحصل العمال وغيرهم على مبالغ طائلة، العملية يجب أن تبدأ في معرفة أشخاص المستثمرين وعلاقتهم برؤساء هذه المنظمات وبدل قيمة الاستثمار ومدى منطقيتها في ظل الأسعار، خصوصاً أن الكثير منها ما زال بقيمة رمزية، اعتقد أن زج الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش سيكون فوق إمكانياتها، علماً أن من ضمن صلاحياتها فعل ذلك، لكن من الأفضل أن يكون الدور للجنة التفتيش الحزبية لأن هذه المنظمات مرتبطة بالقيادة الحزبية، وبهذه الخطوة سنحصل على الكثير من الحقائق، فهل نبداً قبل فوات الأوان؟



لماذا لم نشهد نشاطاً للحملات الانتخابية حتى الآن؟

القائد: نخطط لوضع مراكز لانتخابات الإدارة المحلية» على المنافذ الحدودية



محمد منار حميجو

كشف رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات سليمان القائد أنه من ضمن خطة اللجنة وضع مراكز انتخابية على المنافذ الحدودية داخل البلاد لتسهيل عملية الانتخابات للقادمين، وخصوصاً أن هناك أعداداً كبيرة من المهجرين يعودون حالياً. وفي تصريح لـ«الوطن» توقع القائد أن يتم العمل على تحديد المراكز خلال اليومين القادمين، موضحاً أنه يتم تحديدهما من اللجنة الفرعية القضائية بالتنسيق مع الرئيس الإداري في المحافظة. وأشار القائد إلى أن وزارة الإدارة المحلية تعمل على تأمين الأمور اللوجستية مثل الموظفين وصناديق الاقتراع، بينما اللجنة مهمتها الإشراف على سير العملية الانتخابية بنزاهة وسلاسة وإزالة العقبات التي من الممكن أن تعترضها إضافة إلى الرد على الاستفسارات التي ترد إلى اللجنة. وفيما يتعلق بموضوع الحملات الانتخابية أكد القائد أنه بحق للمرشحين الإعلان عنها باعتبار أنه تم الإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين، لافتاً إلى أن اللجنة لم تترجم أي مرشح بحملته الانتخابية باعتبار أن هذا الموضوع متعلق به. ورغم أنه مضت فترة لا بأس بها عن إعلان القوائم النهائية للمرشحين إلا أن الحملات الانتخابية تارة ولم يلاحظ أي نشاط في هذا الموضوع ما أثار العديد من الانتقاد لأن الحملة

باحتجاز مرشحين من محافظة إدلب إلا أنه لم يتم التأكد منها، مبيناً أنه في حال تم تواصل احتجاجهم إلى يوم الانتخابات فإنه من الممكن أن تشطب أسماءهم من قائمة الترشح باعتبار أنه لا بد من حضور المرشح يوم الانتخابات أو وكيله. وبلغ عدد المرشحين إلى انتخابات الإدارة المحلية التي ستجري في السادس عشر من الشهر القادم أكثر من ٤١ ألفاً بينما وصل عدد الناخبين إلى أكثر من ١٦ مليوناً إضافة إلى أن عدد الإناث

تداوله هو إعلامي فقط، موضحاً في حال التأكد من ذلك ستتم مناقشة ذلك مع وزارة الإدارة المحلية في حال كان هناك نقص في إحدى الفئتين «الف وباء». وأضاف القائد: في حال كان هناك نقص في المرشحين فإنه يتم بحث ذلك مع الإدارة المحلية إما بنقل مرشحين من فئة إلى أخرى وإما بتعيين مجلس مؤقت، لافتاً إلى أن هناك العديد من الخيارات إلا أنه لم يتم التأكد بعد من صحة احتجاز مرشحين. وكشف القائد أنه وردت معلومات إلى اللجنة

الانتخابية تعبر عن طبيعة المرشحين والبرامج التي وضعوها في حال نجاحهم. ولفت القائد إلى أنه من المفروض أن يعلن المرشح عن حملته الانتخابية، مشيراً إلى أنه يوجد وقت لذلك باعتبار أن الانتخابات ستجري بعد منتصف الشهر القادم، ومعتبراً أنه من الممكن أن يؤثر على وضعه الانتخابي في حال لم يعلن عن حملته بعدم اكتسابه أصواتاً تقوده إلى النجاح. وفيما يتعلق بالمرشحين الأكراد الذين تم احتجازهم أكد القائد أنه لم يأت شيء بخصوص هذا الموضوع إلى اللجنة بشكل رسمي وأنه ما تم

المشافي الخاصة تنافس الفنادق بفواتيرها في السويداء
مديرية الصحة: لا تسعيرة محددة للمشافي الخاصة
وتتم وفق الخدمات التي يقدمها كل مشفى!

السويداء- عبيد صيموعة

باتت المشافي الخاصة في السويداء تنافس الفنادق من حيث فواتير الإقامة المرتفعة وأسعار عملياتها الباهظة والأجور المرفهة وغير المنطقية للأطباء المتعاقدين معها وذلك على الرغم من عدم تحقيقها المعايير اللازمة لاكتساب نقاط تصنيف المشافي الخاصة الصادرة عن وزارة الصحة. والمتبع لأسعار العمليات في المشافي الخاصة وأجور الأطباء يرى بشكل جلي أن تلك الأسعار لا تتناسب على الإطلاق مع مستوى الخدمات المقدمة. وعلى الرغم من تعميم وزارة الصحة لمديرياتها المعنية للسرعة في معالجة شكاوى المواطنين المتعلقة بأجور الخدمات الطبية والزاد المشافي الخاصة بالتسعيرة المقررة منها ومعاينة مديري المشافي الذين يستوفون أجوراً زائدة على التعرفة المحددة تحت طائلة إغلاق المشفى الخاص في حال تكرار المخالفة إلا أن ما يحصل على أرض الواقع يثبت بأن تلك المشافي تعمل دون رقيب أو حسيب. بدورها رئيس شعبة المشافي في مديرية الصحة في السويداء الدكتورة لميس السعدي بينت أن أسعار المشافي الخاصة هي أكثر من الخدمات المقدمة ويتم تنفيذ زيارات كل ستة أشهر للإطلاع على واقعها، إضافة إلى أخذ لطاخات جراثيمية من العناية المشددة والمواظن فيها كل ثلاثة أشهر. وأوضحت السعدي: إنه تم خلال الفترة الماضية إجراء تقييم للمشافي الخاصة ورفعها لوزارة الصحة بعد أن تم تحديد ٢٠١ معيار لاكتساب نقاط التصنيف، لافتة

التعاون السكني في حماة ينظر موافقة

«الإسكان» على الاستملاك لبناء الأبراج

حماة - محمد أحمد خبازي

كشف رئيس الاتحاد التعاوني السكني في حماة يحيى الخطيب لـ«الوطن»، أن الجمعيات السكنية تنتظر وزارة الإسكان للتوقيع على استملاك ١٠٤ هكتارات لتنفيذ مشروع سكني شعبي لمصلحة مؤسسة الإسكان، التي ستنفذ أبراجاً للجمعيات التعاونية السكنية يتألف كل برج بين ٨ – ١٢ طابقاً، وهو يحقق – إذا ما تم – أحلام الأعضاء التعاونيين المحتكين على شقق سكنية منذ عقود بالحصول على شقة العمر. وبين الخطيب أن السيولة المالية متوافرة وتقدر بأكثر من ٢ مليار ليرة في حساب الجمعيات بالمصرف العقاري ومن الممكن زيادتها بأي لحظة فور تخصيص الجمعيات بمقاسم جديدة لتنفيذ مشروعاتها وتلبية متطلبات أعضائها، علماً أن قسماً منهم فكر بالانسحاب منها بسبب الانتظار الطويل لمشروعات سكنية قد لا تتمكن الجمعيات من تنفيذها لعدم توفير الجهات المعنية الأراضي لها. وأوضح الخطيب أن عدد الجمعيات السكنية في مدينة حماة يبلغ ١٠١ جمعية سكنية وعدد الأعضاء ٣٤٨٢٩ عضواً تعاونياً ينتظرون تخصيصهم بمساكن. وعن مشروعات الاتحاد قال: لدينا مشروع حي تشرين وهو قيد التنفيذ، ومشروع حي السلام السكني وهو متعثر، ومشروع حي الوفاء وهو مستقبلي. وأكد أن عدد المساكن المتوقع تنفيذها في حي السلام هو ٢٠٤٨ شقة سكنية موزعة على ٦٤ مقسماً وزعت على ٥٧ جمعية تعاونية سكنية في حماة بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٨، وهناك ٢٤ مقسماً مشغولاً من المواطنين لم يزل مجلس مدينة حماة الإشغالات حتى اليوم ليصار إلى تسليمها للجمعيات. وأما عدد المساكن المنجزة في حي تشرين فهو ١٧٢٥ مسكناً ونفذ الاتحاد والجمعيات المرافق العامة العائدة للمشروع وتم التوقف عن الأعمال النهائية وهي تعبيد الطرقات بسبب عدم انتهاء شركة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٧ وحتى تاريخه من تنفيذ الشبكات الأرضية، ثم تم تنفيذ الشبكات الهاتفية من مؤسسة الاتصالات وتوقف العمل حرصاً من التعاون السكني على عدم اللجوء لحفر الشوارع مستقبلاً وحتى تاريخه ونحن ننظر على آخر من الجمر وضع المشروع في الخدمة.

«حبوب اللادقية» تكسب وقتاً

بـ٤٠ مليون ليرة في ٧ أشهر



اللاذقية - عبيد سمير محمود

أكد مدير فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في محافظة اللاذقية ربيع مروة، لـ«الوطن» توقيع المؤسسة ست بواخر منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه، مبيناً أن البواخر محملة بكمية ١٠١ ألف طن من القمح بمعدل تقريع يومي نحو ٧٠٠ طن. وأشار مروة إلى تحقيق المؤسسة كسباً للوقت بالقطع الأجنبي لخزينة الدولة يقدر بنحو ٩٢,٥ ألف دولار أميركي أي ما يعادل تقريباً أكثر من ٤٠ مليون ليرة سورية، منوهاً بجهود عمال المؤسسة وعمال مرفأ اللاذقية وجميع الشركات والمؤسسات المرتبطة من سكك حديدية ومطاحن، في تحقيق هذا الكسب. ولفت مدير الحبوب إلى قيام الفرع بتسويق وشراء أقصاح موسم ٢٠١٨ من الفلاحين، مبيناً أن مجموع الشراء لهذا العام تجاوز ٢٢٠ طناً مختطلياً كميات

الشراء في الأعوام السابقة. وأوضح مروة أن ارتفاع كميات شراء القمح، يعود للتسهيلات المقدمة من اللجنة المركزية واللجنة الفرعية وعمل الموظفين بالمؤسسة وزيادة وعي الفلاح بضرورة بيع إنتاجه للدولة بالإضافة لزيادة المساحات المزروعة بالأقماع. ولفت مروة إلى تحقيق الفرع إنجازاً آخر عبر زيادة ربحية إنتاجية السيارات الشاحنة، موضحاً أن الإنتاجية للسيارات تجاوزت ٢٠ مليون ليرة سورية خلال الأشهر السبعة الماضية، منوهاً بأن الإنجاز يعود لاهتمام السائقين بمسألة توفير أجور نقل الأقماح للمؤسسة. من جهة ثانية، كشف مروة عن أتمتة ٣ برامج في المؤسسة، مشيراً إلى متابعة العمل على تطبيق برامج الأتمتة في العمليات الإدارية والمالية لتصبح قيد التطبيق، ما يؤدي إلى ضبط الأخطاء بقدر كبير مع

زيادة سرعة إعداد الكتب وخاصة التي تحتاج إلى معلومات من فترات زمنية مختلفة. وأضاف مدير الحبوب إنه تمت أتمتة برنامج شؤون العاملين الذي يورشف أضاير كل العمال ومن ثم يمكن استعادة معلومات أي عامل بسرعة كبيرة ومعرفة سيرته الوظيفية. وأشار مروة إلى أتمتة برنامج مراقبة القبان الذي يقوم بحفظ صورة للسيارة وسائقها أثناء عملية التقيين لمعرفة مدى التزام السائق بقوانين التقيين ومدى مراقبة موظفي المؤسسة لهذه العملية.

آفات مرضية وحشرية تفتك بمحاصيل طرطوس!

مدير الزراعة: السبب الظروف المناخية

الاستثنائية التي مرت على المحافظة

طرطوس: الوطن

أيضاً ذهبا وحيثما حللنا نسجع من فلاحى محافظة طرطوس عن إنتاج العام الحالي من العنب والتفاح والدرّاق والجوز والإجاص..... الخ.. وغيره أنه في أسوأ حالاته إضافة لقلّة إنتاج الفشار أو انعدامه (مضروب - وفيه دود وغير ذلك).. إضافة لتساقط ثمار الزيتون تحت الشجر وخلال لقاءاتنا مع عدد من الفلاحين أكدوا أنهم لم يقصروا في رش المبيدات المطلوبة في ضوء تعليمات الإرشاد الزراعي في منطقتهم ولم يقصروا في خدمة الأشجار والعناية بها كما هي عادتهم، وأشار بعضهم إلى سوء نوعية بعض المبيدات الزراعية التي تدخل القطر بشكل شرعي أو تهريباً. وعن أسباب هذا الواقع والإجراءات المتخذة أو التي يمكن أن تتخذ من قبل مديرية الزراعة لمعالجة هذا الواقع الذي سينعكس سلباً على الفلاحين وعائلاتهم وحياتهم بين مدير الزراعة بطرطوس تيسير بال للوطن أن هناك علاقة مترابطة وشديدة بين زيادة انتشار ونشاط وأضرار الآفات الزراعية (مرضية أو حشرية) وبين الظروف الجوية (حرارة - رطوبة شبيهة - أمطار) ومن خلال الظروف المناخية الاستثنائية التي مرت على المحافظة ومنها شتاء دافئ ورطوبة عالية.. واستمرار هذه الظروف في الربيع والصيف أدى لزيادة انتشار الأمراض الفطرية على الخضراوات والأشجار المثمرة وخاصة العنب والتين فأمرأش الأفعان واللبياض الزغبى والدقيقي والحشرات والعناكب تحتاج إلى برنامج مكافحة مستمر حتى يمكن السيطرة على هذه الأمراض وكذلك الحشرات وخاصة بديان الفشار وذبابة الفاكهة حيث إن الأسباب المذكورة أعلاه زادت من نشاطها ومن عدد أجيال الحشرة التي تنتشر وتزاد في مثل هذه الظروف المناخية. وأضاف بالال أن مديرية الزراعة وبناء على معطيات أجهزة التنبؤ وظروف الطقس وجهت المزارعين عن طريق الوحدات الإرشادية باستخدام إجراءات الإدارة المتكاملة لأغلب الأمراض والآفات المنتشرة من خلال تخفيف المجموع الخضري قدر الإمكان بالتقليم بالإضافة لزيادة استخدام مصادد المراقبة الفرمونية والغذائية ورش الطعوم السامة حيث يتم توزيع مادتي بيوفوسفات الأمونيوم وهيدروكسيد البوتاش مجاناً للمزارعين لاستخدامها في مصادد ذبابية ثمار الزيتون وذبابة الفاكهة.